

Distr.: General
17 September 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون
البند ٥١ من جدول الأعمال المؤقت*
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين
الفلسطينيين في الشرق الأدنى

تقرير الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل
اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

المقررة: مينا سيد (النرويج)

موجز

يعرض هذا التقرير المقدم من الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) الأنشطة التي اضطلع بها الفريق في عام ٢٠١٣، ويقدم بيانا مفصلا عن الحالة المالية الراهنة للوكالة. وقد اعتمد الفريق العامل التقرير بالإجماع في اجتماعه المعقود في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وعلى غرار التقارير السابقة، ينتهي هذا التقرير بعدد من الملاحظات الختامية الموجهة إلى جميع الدول الأعضاء.

* A/68/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

211013 191013 13-47829 (A)



أولاً - مقدمة منشأ الفريق العامل وخلفيته

١ - أنشأت الجمعية العامة الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). بموجب قرارها ٢٦٥٦ (د-٢٥)، ليتولى دراسة جميع جوانب تمويل الوكالة. وفي ذلك القرار، طلبت الجمعية إلى الفريق العامل أن يساعد الأمين العام والمفوض العام للأونروا في التوصل إلى حلول للمشاكل التي تثيرها الأزمة المالية للوكالة. وقد أنشئت الأونروا بموجب قرار الجمعية ٣٠٢ (د-٤)، وجددت الجمعية ولايتها مؤخرًا في قرارها ٩٨/٦٥.

٢ - ويتألف الفريق العامل من ممثلي تركيا، وترينيداد وتوباغو، وغانا، وفرنسا، ولبنان، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان. ويرأس الفريق العامل حاليًا ي. هاليت شفيق من تركيا.

٣ - وقد نظرت الجمعية العامة، في دورتها الخامسة والعشرين وفي جميع الدورات التي تلتها، في التقارير التي قدمها إليها الفريق العامل (في عام ٢٠١٢، التقرير A/67/382)، واتخذت قرارات أحاطت فيها علما مع التقدير بالجهود التي يبذلها الفريق العامل (القرار ١١٦/٦٧).

ثانياً - أنشطة الفريق العامل في عام ٢٠١٣

٤ - عقد الفريق العامل جلسته العادية الأولى في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣. ثم اجتمع على مستوى الخبراء في جلساته من الثانية حتى الخامسة المعقودة في ٢ تموز/يوليه و ٦ و ١٣ و ١٦ آب/أغسطس، واتفق على هذا التقرير واعتمده في ١٧ أيلول/سبتمبر. وعرض مدير مكتب تمثيل الوكالة في نيويورك آخر ما استجد على الحالة المالية الخطيرة التي تعانيها الوكالة وعلى الأوضاع في ميادين عملها.

ثالثاً - الوضع المالي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

٥ - يبلغ حجم الجزأين النقدي والعيني من الصندوق العام للوكالة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ ما قدره ٢,٣٣٠ مليون دولار، يبلغ منه العنصر النقدي لاحتياجاتها البرنامجية ١,٦٥٣ مليون دولار لعام ٢٠١٢ و ٤,٦٧٣ مليون دولار لعام ٢٠١٣. وبالإضافة إلى ذلك، تشمل الميزانية البرنامجية لسنتي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ مساعدات عينية بمبلغ ٨,١ مليون دولار و ٩,١ مليون دولار، على التوالي. وتشمل الميزانية النقدية لعام ٢٠١٣

البالغة ٦٧٣,٤ مليون دولار مبلغا قدره ٢٩,١ مليون دولار من الأنصبة المقررة للأمم المتحدة لتغطية تكاليف ١٤٦ وظيفة دولية ممولة من الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وفي آب/أغسطس ٢٠١٣، كانت الأونروا تتوقع عجزا نقديا في نهاية السنة قدره ٥٣,٤ مليون دولار. ويشير الفريق العامل ببالغ القلق، إلى أن الوكالة، في ظل العجز النقدي السالف الذكر والذي يمثّل تقريبا التكاليف التشغيلية لشهر واحد، وقدرها ٥١,٧ مليون دولار، لن تكون في وضع يمكنها من دفع المرتبات لشهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ أو تمويل الأنشطة التشغيلية المتوقعة الأخرى.

٦ - وقد قدمت الوكالة إلى الفريق العامل تفاصيل عن مدى أزمة التمويل التي تواجهها وطبيعتها، وعن الجهود المتجددة التي تبذلها لمعالجة المسألة. وأعربت عن امتنانها العميق لماضيها لما قدموه من تبرعات سخية، ولا سيما في ظل الأزمة المالية العالمية. وفي عام ٢٠١٢، قدمت الجهات المانحة تبرعات كبيرة، أتاحت للأونروا سد الفجوة المالية لديها. فقد تسنى لها على سبيل المثال، دفع الأحمور لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ كاملةً بفضل سلفة قدرها ١٦ مليون دولار قدمتها حكومة المملكة المتحدة. ويتصل نحو ٨٠ في المائة من نفقات الصندوق العام للوكالة بتكاليف الموظفين، بمن فيهم المعلمون والأطباء والمرضى والمرشدون الاجتماعيون، التي تتجه إلى الزيادة بازدياد عدد اللاجئين كل عام. ونتيجة لعوامل أخرى ذات صلة بالتكاليف، بما في ذلك إجراء زيادات على المرتبات تضاهي الزيادات الممنوحة في القطاع العام للبلدان المضيفة التي تعمل فيها الأونروا، أصبح من الصعب الحد من الإنفاق للوفاء بالاحتياجات القصيرة الأجل من التدفقات النقدية وتقليل عجز التمويل على المدى المتوسط. ونتيجة لأوجه العجز المالي المزمّن، اتخذت الوكالة في عام ٢٠١٢، تدابير تقشفية شملت إجراء تخفيضات في السفر وتشديد معايير الموافقة الداخلية على أعمال التشييد وشراء المركبات والمعدات وأصول تكنولوجيا المعلومات. وعلى نحو ما حدث في عام ٢٠١٢، نبّهت الوكالة إلى أنه لن يكون بوسع العديد من الجهات المانحة التقليدية تقديم تبرعات لتمويل ذلك العجز نظرا للقيود المفروضة على ميزانياتها. ويدعو هذا الأمر إلى قلق الأونروا البالغ، بالنظر إلى أنها تعتمد اعتمادا يكاد يكون كاملا على التبرعات للوفاء بولايتها ولتلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين الفلسطينيين الذين يزدادون عددا وهميشا، ويبلغ عددهم الآن ٤,٩ ملايين شخص^(١). وإذا أُريد للوكالة أن تستمر في تقديم الخدمات، فما زال من الأساسي تزويدها بإيرادات أكبر حجما ويمكن التنبؤ بها بقدر أكبر. غير أن العجز المالي أصبح عجزا هيكليا بل تواصل في عام ٢٠١٣. ويلزم زيادة التمويل، ولا سيما

(١) انظر www.unrwa.org/userfiles/2013042435340.pdf.

خلال الربع الأول من السنة، عندما تكون تدفقات مساهمات الجهات المانحة منخفضة عادةً، بينما تكون تكاليف الوكالة مرتفعة وثابتة هيكلية. وقد جددت الوكالة نداءاتها إلى الجهات المانحة لكي تبذل مزيداً من الجهود لتمويل ميزانية الصندوق العام بالكامل، مشيرة إلى أن الأونروا هي المصدر الرئيسي للخدمات الأساسية التي تقدم إلى اللاجئين الفلسطينيين. ولا يزال استمرار التزام المجتمع الدولي للاجئين أساسياً في ظل عدم وجود حل عادل ودائم لمحتهم واستمرار النزاعات وتزايد عدم الاستقرار في المنطقة، مما يخلّف آثاراً اقتصادية واجتماعية مدمرة.

٧ - وقد أبلغت الأونروا الفريق العامل بأن نقص التمويل ينال من نوعية خدماتها. ويعرّض أيضاً للخطر قدرة الوكالة على التنفيذ الكامل للإصلاحات الإدارية الكبرى التي بدأت في عام ٢٠٠٦ وتواصلت في إطار مبادرة "مواصلة التغيير"، ولا سيما في مجالات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية. واستناداً إلى هذه التدابير الأساسية للإصلاح التنظيمي والتخطيط الاستراتيجي، أصبح تركيز جهود الإصلاح في السنوات المقبلة منصبا على الجوانب البرنامجية. فالوكالة تسعى، فيما تُجره حالياً من إصلاحات تعليمية، إلى تحسين قدرة المعلمين على توفير تعليم عالي الجودة للأطفال اللاجئين، وكفالة اكتسابهم المعارف والمهارات التي يحتاجون إليها لكي يعيشوا حياة أكثر أمناً وإنتاجية. وفي إطار البرنامج الصحي للأونروا، اعتُمدت في أواخر عام ٢٠١١ مجموعة إصلاحات تأخذ بنهج "فريق صحة الأسرة". ويوفّر نموذج فريق صحة الأسرة رعاية صحية أولية شاملة وكلية للأسرة بأكملها، مع التركيز على العلاقات الطويلة الأجل بين مقدمي الخدمات والمرضى/الأسر. وستساعد مجموعة الإصلاحات الصحية على احتواء تزايد بعض تكاليف الرعاية الصحية وذلك بتحسين فعالية الرعاية الأولية، ومن ثم، الحد من الإحالات الباهظة إلى العلاج في المستشفيات، وتخفيض كمية وصفات الأدوية. وتتخذ الأونروا أيضاً خطوات تطلعية من أجل التصدي للفقير في أوساط اللاجئين الفلسطينيين. وتعكف إدارة الخدمات الغوثية والاجتماعية حالياً على وضع نهج للتخفيف من حدة الفقر يستند إلى العمل التطوعي وتعبئة الشباب وزيادة مشاركة المجتمع المحلي في جهود مكافحة الفقر. وأثناء اجتماع اللجنة الاستشارية التابعة للأونروا المعقود يومي ١٦ و ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣، ذكر الأعضاء أن القلق لا يزال يساورهم إزاء العجز الحاد والمزمّن الذي تواجهه الأونروا وما يترتب عليه من نتائج سلبية في الخدمات المقدمة إلى اللاجئين الفلسطينيين.

٨ - وأبلغت الوكالة الفريق العامل بالتحديات التي تواجهها في جمع الأموال، تشمل الحاجة إلى ما يلي: (أ) زيادة الأموال الواردة من الجهات المانحة الحالية من أجل الحفاظ على الخدمات اللازمة المقدمة بتمويل من الصندوق العام للوكالة، مع توسيع قاعدة الجهات

المانحة، وزيادة التمويل المخصص للمشاريع ولنداءات الطوارئ، بطرق من بينها إقامة شراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات؛ (ب) استعادة العافية المالية للوكالة عن طريق ضمان الحصول على مستويات مناسبة من التمويل المستدام والذي يمكن التنبؤ به؛ (ج) إعادة إنشاء احتياطي جديد وكاف لرأس المال المتداول؛ (د) التواصل مع أصحاب المصلحة الخارجيين على نحو يغلب عليه الطابع الاستراتيجي عن طريق إبراز صورة موحدة أكثر موثوقية للوكالة واستخدام التكنولوجيا المبتكرة؛ و (هـ) إعادة تنظيم هيكلها المتعلقة بحشد الموارد والاتصال الاستراتيجي، حتى تتمكن من استثمار الفرص على نحو أكثر انتظاماً، والدعوة لصالح الوكالة بطريقة أكثر استباقية وابتكاراً.

٩ - وقد أطلعت الوكالة الفريق العامل على مستجدات بعض الخطوات التي اتخذتها لتحسين النهج الاستراتيجي الذي تتبعه في حشد الموارد تمثيلاً مع القرار ٢٧٢/٦٥، الذي حثت فيه الجمعية العامة المفوض العام على مواصلة جهوده الرامية إلى استمرار الدعم المقدم من الجهات المانحة التقليدية وزيادته وتعزيز الدخل الآتي من الجهات المانحة غير التقليدية. وسعيًا من الوكالة إلى تعزيز شراكاتها مع طائفة من المنظمات الحكومية وغير الحكومية ومنظمات القطاع الخاص، بما يتفق مع ممارسات الأمم المتحدة على الصعيد العالمي، أنشأت وحدة معنية بالشراكات في إدارة العلاقات الخارجية والاتصالات، واعتمدت، في عام ٢٠١١، استراتيجية لحشد الموارد. وفي إطار هذه الاستراتيجية، بدأت الوكالة تنفيذ خطط عمل للبلدان ذات الأسواق الناشئة ولفرادى المتبرعين لأعمال الخير والشركاء الآخرين من القطاع الخاص، بهدف زيادة توسيع قاعدة الجهات المانحة. وأدت هذه الخطوة إلى زيادة التبرعات المقدمة من البلدان ذات الأسواق الناشئة، بمساهمات سخية قدمها كل من الاتحاد الروسي والبرازيل وماليزيا والهند، من بين آخرين؛ والشركاء العرب، وعلى وجه الخصوص، الكويت والمملكة العربية السعودية؛ والقطاع الخاص. ونظراً للأزمة الاقتصادية، تعذر على عدة جهات مانحة تجديد اتفاقاتها المتعددة السنوات مع الأونروا، مع أنه لا يزال بوسع معظمها الحفاظ على مستويات ما يقدمه من تمويل. ولا يزال كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أكبر جهتين مانحتين للوكالة.

١٠ - وقد تم الآن استئناف رأس المال المتداول للوكالة إلى حد كبير، الذي كان يتعين استخدامه في الماضي لسد العجز في الإيرادات مقابل النفقات. ويُقدّر العجز في رأس المال المتداول، في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بمبلغ ٤٩,٧ مليون دولار (أي أقل من نفقات شهر واحد). فإذا حدث العجز النقدي المتوقع البالغ ٥٣,٤ مليون دولار في نهاية عام ٢٠١٣، فإن الأونروا ستواجه عجزاً في رأس مالها المتداول يناهز ١١٩,٧ مليون دولار. ولذلك، فإنه يتعين تجديد احتياطي رأس المال المتداول

باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية عليا. وبالنظر إلى هيكله تكاليف الأونروا وعدم إمكانية التنبؤ ببيئة التمويل، واعتمادها على التبرعات، فإنها ترى أن من الحصري، لكي تكون ممارستها متمشية مع أفضل الممارسات الشائعة في القطاعين العام والخاص، الإبقاء على أرصدة تكفي لتغطية احتياجاتها النقدية لمدة ثلاثة أشهر على الأقل. فإذا كان على الوكالة أن تنفق شهريا مبلغا قدره نحو ٥١,٧ مليون دولار (يشمل ٤٠,٩ مليون دولار لتغطية تكاليف الموظفين و ١٠,٨ ملايين دولار للتكاليف غير المتصلة بالموظفين)، وتوقع عجز في رأس مالها المتداول قدره ١١٩,٧ مليون دولار تقريبا، فينبغي ضخ نحو ١٥٥ مليون دولار في رأس المال المتداول، بحيث يتوفر لها احتياطي مضمون لتسيير شؤونها المالية.

١١ - ويرد في ميزانية مشاريع الوكالة أساسا بيان للاحتياجات الرأسمالية لبرامج الأونروا، بالإضافة إلى النفقات المتصلة بتحسين الصحة البيئية وإصلاح مساكن الإيواء. وتغطي هذه الاحتياجات بناء المدارس والمراكز الصحية ومرافق المياه والصرف الصحي وتوسيعها، وأنشطة تحسين المخيمات عموما. وقد حُددت ميزانية المشاريع بمبلغ ٣٢٢,٣ مليون دولار لعام ٢٠١٣، وصل ما تعهد المانحون بتقديمه منها، حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٣، إلى ٥٢,٩ مليون دولار (أي ما نسبته ١٦,٤ في المائة). وبلغت الأموال المقبوضة ١١ مليون دولار، مما أدى إلى عجز في التبرعات المعلنة قدره ٢٦٩,٤ مليون دولار وفي التبرعات المقبوضة قدره ٣١١,٣ مليون دولار. ويساور الفريق العامل قلق عميق إزاء نقص تمويل المشاريع نظرا لحاجة الوكالة الماسة إلى تشييد مرافق جديدة وتحسين القائم منها بما يمكنها من تلبية احتياجات السكان الذين يتزايد عددهم، ووقف تدهور المنشآت القديمة وتقديم خدمات ذات جودة عالية إلى اللاجئين.

١٢ - وأعربت الوكالة للفريق العامل عن قلقها لعدم توافر الموارد اللازمة لدفع تعويضات إنهاء الخدمة التي قُدّرت بنحو ٤٦٣,٠ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (أي بزيادة قدرها ٥٠,٤ مليون دولار مقارنة بمبلغ ٤١٢,٦ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١)، على أساس التكاليف الجارية والنظامين الأساسي والإداري لموظفي الأونروا. وإذا كان على الوكالة أن تبدي في المستقبل مزيدا من المرونة في الاستعانة بالموظفين على نحو يتسم بالكفاءة، فإن من اللازم على الفور إتاحة أموال تكفي لدفع تعويضات إنهاء الخدمة. ولذا، تود الأونروا، في سياق القرار ٢٧٢/٦٥، المتعلق بتعزيز قدرتها الإدارية، أن توجه انتباه الجمعية العامة إلى ضرورة تحديد مصادر التمويل المحتملة التي يمكن الاستعانة بها على سبيل الاحتياط لدفع تعويضات إنهاء الخدمة عند الاقتضاء.

١٣ - وأشار الفريق العامل إلى الاستنتاجات التي خلص إليها في اجتماعه الاستثنائي الذي عقده في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (انظر A/64/115) والتي ألقى فيها الضوء على عدم كفاية مستوى وحجم الموارد المالية الحالية المخصصة في ميزانية الأمم المتحدة العادية لتلبية الطلبات الملقة حالياً على عاتق إدارة الوكالة. واقترح الأمين العام، في وقت لاحق، في تقريره عن تعزيز القدرة الإدارية للأونروا (A/65/705) زيادة التمويل المقدم إلى الأونروا من الميزانية العادية على نحو تدريجي على مدى فترات السنتين الأربع المقبلة، بدءاً بزيادة قدرها ٥ ملايين دولار لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وأكدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٧٢/٦٥، على أن الموافقة على التمويل لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ وفترات السنتين المقبلة، مع الأخذ في الاعتبار التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، مرهونة بما يقدم في سياق الميزانيات البرنامجية المقترحة لفترات السنتين قيد النظر من تبريرات وبنظر الجمعية العامة فيها. ورحب الفريق العامل بنظر الجمعية العامة بشكل إيجابي في طلب الأمين العام وبزيادة التمويل من الميزانية العادية بمبلغ ٥ ملايين دولار. ويحث الفريق العامل الجمعية العامة على أن تدرس بعناية الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ وآثارها المحتملة على الميزانية العامة للأونروا، بما في ذلك ما إذا كانت ستعيق قدرة الوكالة على تقديم خدمات حيوية للاجئين الفلسطينيين.

١٤ - وفي قطاع غزة، وخلال فترة تصعيد العنف التي دامت ثمانية أيام ابتداءً من ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، قُتل وجرح المئات من الفلسطينيين، ودُمّرت الآلاف من البيوت وماوي اللاجئين أو لحقت بها أضرار، وارتفعت حالات الاضطرابات النفسية والناجمة عن الإجهاد اللاحق للإصابة، ولا سيما لدى الأطفال. وتلقت الأونروا ١٠ ملايين دولار من أجل ترميم منشآتها وإعادة بناء منازل اللاجئين الفلسطينيين تلبية للنداء بمنحها مبلغ ١٧,٧ مليون دولار.

١٥ - وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠١٣، وصل المبلغ الكلي لضريبة القيمة المضافة المستحقة للوكالة عن الخدمات والسلع التي تم شراؤها للضفة الغربية وغزة نحو ٨٣ مليون دولار، وهذا أكبر مبلغ على الإطلاق تدين به السلطة الفلسطينية للوكالة. وأبلغت الأونروا الفريق العامل أيضاً بأنها لا تزال قلقة إزاء رسوم الموانئ ورسوم العبور المتصلة بها والأعباء المالية الناجمة عن الإجراءات الأمنية الإسرائيلية في ما يتعلق بوصول السلع الإنسانية الموجهة إلى الوكالة والمستوردة عن طريق إسرائيل. وقد أدى طول عملية الموافقة وتقليص عدد نقاط العبور من أربع نقاط إلى واحدة إلى حدوث زيادة في التكاليف التي تتكبدها الوكالة بلغت ٥,٨ مليون دولار في عام ٢٠١٢. وواصلت الحكومة الإسرائيلية فرض رسوم عبور على الشحنات التي تدخل قطاع غزة، مما اضطر الأونروا إلى دفع ما مجموعه ٩٤٢ ١٩٩ دولاراً

في عام ٢٠١٢. وترى الوكالة أن هذه الرسوم هي ضريبة مباشرة يجب أن تعفى الوكالة منها بموجب اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام ١٩٤٦. وبالإضافة إلى ذلك، فإن كمية البضائع لم تكن، لفترات طويلة، متسقة مع التزامات إسرائيل. بمقتضى اتفاق كوماي - ميتشلمور لعام ١٩٦٧، ومع التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي. وفي هذا الصدد، يهيب الفريق العامل بجميع الأطراف المعنية تيسير مهمة الأونروا في تقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين الفلسطينيين وتخفيض تكاليف تقديم هذه الخدمات إلى أدنى حد^(٢).

١٦ - ولتلبية احتياجات التشييد في قطاع غزة، ولا سيما ما يتعلق منها بالأضرار التي سببتها العملية العسكرية الإسرائيلية التي بدأت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ والقتال الذي استمر في غزة حتى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أعدت الأونروا في آذار/مارس ٢٠٠٩ خطة للإنعاش وإعادة الإعمار شملت تشييد ١٠٠ مدرسة و ١٠٠٠٠ مأوى لضمان حصول جميع اللاجئين الأطفال على فرص التعليم وتوفير دور إيواء جديدة للذين فقدوا منازلهم أو يعيشون في ظروف غير آمنة وغير صحية. وشملت الخطة أيضا بناء خمسة مراكز صحية (اكتمل بناء أربعة منها) ومرافق أساسية حيوية للمياه والصرف الصحي. وتقدر التكلفة الكلية للخطة في الوقت الحالي بما مجموعه ٦٧٧ مليون دولار وتشمل مشاريع توقف العمل فيها منذ عام ٢٠٠٧. وهذه المشاريع ضرورية لإصلاح وتوسيع مرافق الوكالة الأساسية للتعليم والصحة والمجارير، وكذلك لإعادة إيواء اللاجئين الذين فقدوا منازلهم ويعيشون في ظروف غير مقبولة. وقد أدرجت المعلومات الواردة أعلاه مؤخرا في التقرير المعنون "غزة في العام ٢٠٢٠: استجابة الأونروا التنفيذية" الذي يقدم موجزا عن التحديات والاتجاهات التي تواجهها غزة، والشكل الذي تؤثر فيه على جموع اللاجئين، ويشير إلى أن استجابة الوكالة ينبغي ألا تنحصر في تعزيز الخدمات المعتادة بل ينبغي أن تشمل أيضا القيام بتدخلات تتجاوز إلى حد كبير تقديم الخدمات الأساسية. وفي آب/أغسطس ٢٠١٣، تمت الموافقة على ١٠٣ مشاريع بناء للأونروا (تمثل نسبة ٤٤,٦ في المائة من خطة الإنعاش وإعادة الإعمار) بقيمة ٣٠٢ مليون دولار. وتمت الموافقة على ٦٥ مشروعا من بين ٩٧ مشروعا لبناء مدارس. ومن المشاريع التي تمت الموافقة عليها، تم إنجاز ٦٩ مشروعا في حين لا تزال المشاريع المتبقية البالغ عددها ٣٤ مشروعا إما قيد الإنجاز (١٥) أو من المقرر أن يبدأ العمل بها (١٩) في الأسابيع أو الأشهر القادمة. وكان ٣٧ مشروعا آخر من مشاريع الأونروا بقيمة ٩٢ مليون دولار قيد استعراض منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي الفلسطينية، من

(٢) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي، انظر مذكرة الأمين العام المؤرخة ٨ أيار/مايو ٢٠١٣ (A/68/77-E/2013/13).

بينها تمديد المرحلة الثانية من مشروع الإسكان السعودي وبناء محطة جمع ونقل النفايات الصلبة، ٣٢ مدرسة، ومركزين صحيين، وقاعدة للوجستيات.

١٧ - ويحيط الفريق العامل علماً بموافقة الحكومة الإسرائيلية على جميع المشاريع التي أُوقفت في عام ٢٠٠٧، بما فيها مشروع الإسكان في خان يونس الذي تموله الإمارات العربية المتحدة. غير أن التأخير في الحصول على الموافقة على تنفيذ المشاريع أدى إلى زيادة احتياجات التمويل. وسيكلف إنجاز المشروع الإسكاني مبلغاً إضافياً قدره ٥,٥ ملايين دولار بسبب التأخير. وفي حين يقر الفريق العامل بأن القرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية أتاح حلّ المسألة، فلا يزال هناك قلق بشأن توقيت استلام الموافقة على تنفيذ المشاريع التي أُوقفت في عام ٢٠٠٧ (٣٨ أسبوعاً في المتوسط). ويكرر الفريق العامل الإعراب عن قلقه بشأن عدم إحراز تقدم في إزالة ما تبقى من قيود، ويحث إسرائيل على تعجيل وتيرة جهودها لتخفيف القيود وزيادة كميات السلع التي تدخل غزة والسماح بالتصدير من غزة إلى العالم الخارجي. ويشدد الفريق العامل مرة أخرى على ضرورة إحراز مزيد من التقدم في معالجة الوضع العام في غزة، ويؤكد أهمية التنفيذ الكامل لقراري مجلس الأمن ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وإذ يشدد الفريق العامل على ضرورة ضمان التدفق المتواصل والمنظم للسلع والأشخاص عبر معابر غزة، وتوفير المساعدة الإنسانية وتوزيعها دون عراقيل في جميع أنحاء غزة، يؤكد أن القيود المفروضة على الواردات والصادرات تجعل السكان أكثر اعتماداً على خدمات الوكالة وتزيد العبء الملقى على مواردها وقدراتها المنهكة أصلاً. وينوه الفريق العامل بالدور الحيوي الذي تؤديه الأونروا في تقديم المساعدة الإنسانية والاقتصادية داخل غزة.

١٨ - وأبلغ الفريق العامل الأونروا بأن اللاجئين الفلسطينيين ما زالوا يعانون من آثار السياسات والممارسات التي تعتمدها الحكومة الإسرائيلية في الضفة الغربية. ولا تزال القيود التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية على التنقل تحدّ من حركة الناس والسلع والخدمات. ولم تقتصر هذه الحالة الراهنة على الحيلولة دون تحقيق التنمية الاقتصادية، بل ساهمت أيضاً بشكل مباشر في ارتفاع معدلات البطالة وانعدام توفر الأمن الغذائي للاجئين^(٣). وإضافة إلى ذلك، فإن عدد الأسر المشردة بالقوة جراء معاناتها مما يقوم به المستوطنون الإسرائيليون من هدم المنازل أو أعمال العنف لا يزال مرتفعاً، ولا سيما في المنطقة جيم. وقد ارتفعت أعمال العنف الذي يقوم بها المستوطنون بنسبة ٢٥ في المائة فيما بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢.

(٣) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات تم جمعها من دراستين أجريتا في عام ٢٠١٢، وهما دراسة للقوى العاملة ودراسة استقصائية للوضع الاجتماعي والاقتصادي والأمن الغذائي.

وشهدت الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠١٣ وقوع ٤١٣ حادثاً تتصلب بأنشطة المستوطنين. وفي عام ٢٠١٢، شكّل اللاجئون الفلسطينيون نسبة ٤٠ في المائة من الأشخاص المشردين جراء عمليات الهدم الإدارية مقارنة بنسبة ٢٥ في المائة في عام ٢٠١١. وخلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس ٢٠١٣، تعرض ٧٤٥ فلسطينياً على الأقل للتشريد، وكان ٢٠٣ منهم على الأقل مسجلين كلاجئين. وأثارت خطط التوسع الاستيطاني، التي تشمل القدس الشرقية، قلقاً عميقاً في أوساط اللاجئين الفلسطينيين، بمن فيهم ٢٣٠٠ من اللاجئين الفلسطينيين البدو المعرضين لمزيد من مخاطر التشرد^(٤).

١٩ - وأشار الفريق العامل إلى أن الأونروا وجهت في شباط/فبراير ٢٠١٣ نداء طوارئ لجمع مبلغ ٣٠٠ مليون دولار، لتستخدم منه نسبة ٨١ في المائة لتغطية أنشطة في قطاع غزة وما يقل قليلاً عن ١٩ في المائة لتغطية أنشطة في الضفة الغربية. وبسبب نقص التمويل بموجب نداء الطوارئ الذي وُجّه في عام ٢٠١٢ (لم تمول إلا نسبة ٤٨ في المائة منه) وبالنظر لنقص التمويل المتوقع استجابة لنداء الطوارئ الذي وُجّه في عام ٢٠١٣، اضطرت الأونروا إلى تحديد الأولويات، وحسّنت مستوى الكفاءة في تنفيذ أنشطة حالات الطوارئ. واضطر مكتب الأونروا في غزة إلى إيلاء الأولوية لإنفاق التمويل المحدود المتاح لحالات الطوارئ لتغطية جزء من تكاليف التوزيع المعتاد للأغذية على أسر اللاجئين، غير أنها اضطرت للأسف إلى وقف برنامج التغذية المدرسية الذي كان يستفيد منه ٢٢٥ ٠٠٠ من التلاميذ. وفي ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٣، كانت الأونروا قد تلقت تعهدات بالتبرع لم يتجاوز مجموعها ١٢٧ مليون دولار (تشكل نسبة ٤٢ في المائة من المبلغ المستهدف من نداء الطوارئ). ويقل هذا المبلغ عما هو مطلوب لتلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين المسجلين الذين يبلغ عددهم مليوني لاجئ (حوالي نصف مجموع سكان غزة والضفة الغربية) والذين ما زالت أوضاعهم المعيشية آخذة في التدهور. وبالنظر إلى التدهور الذي تشهده الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في غزة والضفة الغربية، فإن استجابة الجهات المانحة حتى الآن غير كافية. ويُضّر نقص التمويل ببرامج أخرى من قبيل برامج المعونة الغذائية والمساعدة النفسية والاجتماعية وإيجاد فرص العمل التي هي ضرورية جميعها لتخفيف أسوأ آثار الأزمة التي طال أمدتها على الأسر الفقيرة. وعن طريق رصد الأوضاع وتقديم التقارير عنها بشكل منهجي، تعالج برامج الطوارئ أيضاً الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان وتحاول ضمان عدم وقوع إساءة في استخدام مرافق الأونروا.

(٤) انظر: الأونروا ومؤسسة بمكوم، "الجيل: دراسة عن ترحيل اللاجئين الفلسطينيين البدو". متاحة من الموقع: www.unrwa.org/userfiles/201305293270.pdf.

٢٠ - وقد أدى النزاع المأساوي في الجمهورية العربية السورية إلى تفكيك بنية مجتمع اللاجئين الفلسطينيين القاطنين فيها وتفاقم تضرر اللاجئين. وأوضحت الأونروا إلى الفريق العامل أنه منذ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ناءت جميع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية البالغ عددها ١٢ مخيماً تحت وطأة النزاع أو آثاره. وذكرت الوكالة أنه قد تم بلوغ حدّ يستدعي تقديم المساعدة لكافة جموع اللاجئين الفلسطينيين القاطنين في الجمهورية العربية السورية الذين يبلغ عددهم ٥٢٩ ٠٠٠ شخص، بمن فيهم ٦٥ ٠٠٠ شخص تشير التقديرات إلى أنهم فروا من البلد، وكان فرار معظمهم إلى لبنان (حوالي ٥٠ ٠٠٠ شخص في آب/أغسطس ٢٠١٣). وواصلت الأونروا تنفيذ برنامجها الخاص بتقديم المساعدة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية عن طريق موظفيها الدوليين الذين بلغ عددهم ١١ موظفاً وموظفيها المحليين الذين بلغ مجموعهم ٣ ٧٠٠ موظف. ولقد أصبح الموظفون المحليون المحرك الرئيسي لتدابير الاستجابة التي تتولاها الأونروا، وهم يؤدون عملهم معرضين أنفسهم لمخاطر شديدة. وحتى نهاية آب/أغسطس ٢٠١٣، قُتل ثمانية منهم، وتم احتجاز ١٥ منهم أو يعتبرون في عداد المفقودين. وتوفر العمليات التي تضطلع بها الأونروا في الجمهورية العربية السورية برنامجاً بالغ الأهمية لتقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين الفلسطينيين الذين تعد خيارات اللجوء والنجدة المتاحة لهم محدودة داخل البلد وخارجه على حد سواء. وقد نرح نحو ٥٠ ٠٠٠ من اللاجئين الفلسطينيين من الجمهورية العربية السورية إلى لبنان، وطلب حوالي ٨ ٨٠٠ لاجئ المساعدة من مكتب الأونروا في الأردن حيث تنتهج الحكومة سياسة عدم السماح بدخول الفلسطينيين الفارين من الجمهورية العربية السورية. ويهيب الفريق العامل بجميع أطراف النزاع أن تحافظ على حياد المخيمات وأمن اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية. ويهيب الفريق أيضاً بالبلدان المجاورة أن تبقى الحدود مفتوحة أمام اللاجئين الفلسطينيين الفارين من الجمهورية العربية السورية، ويقدم شكره للبلدان التي تفعل ذلك.

٢١ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، بدأت الأونروا العمل بخطة الاستجابة الإنسانية لسوريا بكلفة قدرها ٥٣,٨ مليون دولار. وغطى النداء الاحتياجات اللازمة للأنشطة المضطلع بها في الجمهورية العربية السورية والأردن ولبنان في الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ إلى شباط/فبراير ٢٠١٣. وتلقت الأونروا تعهدات بالتبرع بلغت قيمتها ٢٨,٩ مليون دولار حصلت بالفعل على مبلغ ٢٧ مليون دولار منها. وفي كانون الثاني/يناير، أصدرت الأونروا خطة الاستجابة للأزمة في سوريا بكلفة قدرها ٩١,٢ مليون دولار من أجل تغطية الاحتياجات المتوقعة للفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. ولنغطية احتياجات النصف الثاني من عام ٢٠١٣، وجّهت الأونروا، في حزيران/يونيه

٢٠١٣، نداء ثانيا للتبرع بمبلغ ١٩٩,٦ مليون دولار. وتبلغ قيمة الميزانية الكلية للفترة ٢٠١٣ مجتمعة ما قدره ٢٩٠,٨ مليون دولار. ومن مجموع الميزانية لعام ٢٠١٣، رُصد مبلغ ٢٢٥,١ مليون دولار للبرامج المنفذة داخل الجمهورية العربية السورية، ومبلغ ٥٧,٩ مليون دولار للبرامج في لبنان، ومبلغ ٧,١ ملايين دولار للبرامج في الأردن، ومبلغ ٧٠٠.٠٠٠ دولار للإدارة الإقليمية والاستجابة لحالات الطوارئ خارج ميادين العمليات الثلاثة المذكورة أعلاه. وحتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٣، تلقت الأونروا، مقابل مجموع احتياجات ميزانية عام ٢٠١٣، تعهدات بالتبرع بلغت قيمتها ١٤٤,٦ مليون دولار أنفق منها مبلغ ١١٠,٨ مليون دولار. وحتى الآن، تضاعفت احتياجات الوكالة كل ستة أشهر.

٢٢ - وقدمت الوكالة أيضا معلومات مستكملة إلى الفريق العامل عن الحالة والتحديات المالية التي تواجهها في لبنان. وقد أسفر النزاع العنيف الذي وقع خلال الفترة من أيار/مايو إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ في المنطقة المحيطة بمخيم نهر البارد للاجئين في شمال لبنان عن تدمير المخيم بأسره، مما أدى إلى نزوح ٢٧.٠٠٠ شخص وجعلهم بلا مأوى. كما لحقت أضرار شديدة بمناطق مجاورة. وكانت مهمة إعادة بناء مخيم نهر البارد ومساعدة اللاجئين النازحين البالغ عددهم ٢٧.٠٠٠ من أكبر المهام التي اضطلعت بها الأمم المتحدة على الإطلاق. وما زال يعيش معظم النازحين في أماكن إقامة مؤقتة. ويستأجر معظمهم أماكن سكنهم، بدعم من إعانات الإيجار التي تقدمها الأونروا. وبينما استجاب المانحون إلى حد ما بسخاء للنداءات الستة التي وجهتها الأونروا حتى الآن لدعم أولئك النازحين، فقد وجدت الأونروا نفسها تواجه عجزا قدره ٢,٤ مليون دولار في ما يتعلق بخدمات الإغاثة في نهاية عام ٢٠١٢ وبحلول نهاية آب/أغسطس ٢٠١٣، بلغ العجز ٨,٢ ملايين دولار (من المجموع البالغ ١٤,٧ مليون دولار) ويشمل المبلغ المرّحل من عام ٢٠١٢. وتلتزم الأونروا بتقديم المساعدات الغوثية إلى أسر النازحين إلى أن تنتهي عملية إعادة البناء بأكملها. وبسبب استمرار العجز في التمويل، تعمل الوكالة مع المجتمع المحلي وقيادة الفصائل السياسية الفلسطينية المحلية للاتفاق على سبل تكفل خفض تكاليف الخدمات المقدمة.

٢٣ - ويبلغ المقدار الإجمالي اللازم لإعادة بناء المخيم ٣٤٥ مليون دولار. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، بلغ مجموع التعهدات المؤكدة ١٨٨ مليون دولار، مما في ذلك الأموال الواردة عن طريق الصندوق الاستئماني متعدد الجهات المانحة الذي يديره البنك الدولي. وينقسم مشروع التعمير إلى ثماني مراحل أو "حزم". وعلى الرغم من أن مبلغ المساهمات المقدمة حتى الآن يكفي لتغطية بناء الوحدات السكنية والتجارية والهياكل الأساسية ذات الصلة المبينة في الحزم ١ و ٢ و ٣ و ٤ وفي معظم الحزمة ٤، إضافة إلى خمسة مباني من أصل ستة مباني للمدارس ومركز صحي داخل مجمع الأونروا، فإنه لا بد من جمع

الرصيد المتبقي البالغ ١٥٧ مليون دولار لاستكمال جميع الحزم الثماني (٤٥ في المائة من المبلغ الإجمالي المطلوب). وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، تلقت ٢٥٢ أسرة مفاتيح منازلهم بعد إعادة بنائها في الحزم ١ و ٢ و ٣ وتمكن ٢٨٢ من أصحاب المتاجر من العودة إلى متاجرهم، في حين كان من المتوقع، استناداً إلى الأموال المتاحة حالياً للتعمير، أن يعود ما مجموعه ٢٣٨١ أسرة إلى مساكنهم في المخيم بحلول نهاية عام ٢٠١٤.

٢٤ - ويشجع الفريق العامل الأونروا على مواصلة تنفيذ مشروعها الشامل لتحسين أوضاع المخيمات، الذي يرمي إلى تحسين الأوضاع المعيشية في ١١ مخيماً آخر للاجئين الفلسطينيين في لبنان، وهو مشروع يحظى بتأييد تام من الحكومة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، كشفت دراسة استقصائية اجتماعية واقتصادية للاجئين الفلسطينيين في لبنان أجرتها الأونروا بالتعاون مع الجامعة الأميركية في بيروت أن ثلثي اللاجئين الفلسطينيين في لبنان فقراء وأن ٧ في المائة يعانون من فقر مدقع. ورغم أن الفريق العامل يرحب بالتعديلات المدخلة على قانون العمل والضمان الاجتماعي الذي سبق أن وافق عليه البرلمان اللبناني في عام ٢٠١٠، فإنه يحث السلطات اللبنانية على تنفيذ تلك التعديلات تنفيذاً كاملاً. فمن شأن تنفيذها الكامل تيسير وصول العمال الفلسطينيين إلى سوق العمل اللبناني، في انتظار إيجاد حل عادل ودائم لمحنة اللاجئين الفلسطينيين.

٢٥ - وشهد لبنان تدفقاً متزايداً للاجئين من الجمهورية العربية السورية منذ صيف عام ٢٠١٢، شأنه في ذلك شأن البلدان المجاورة الأخرى. وارتفع عدد اللاجئين الفلسطينيين القادمين من الجمهورية العربية السورية إلى لبنان من حفنة في تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى حوالي ٥٠.٠٠٠ لاجئاً في حزيران/يونيو ٢٠١٣. وقد وضع هذا التدفق ضغطاً هائلاً على عمليات الأونروا ويشكل تحدياً كبيراً بالنسبة للوكالة، نظراً لأنها تعاني بالفعل من صعوبات في مواصلة تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين في لبنان. ويندرج اللاجئون الفلسطينيون القادمون من الجمهورية العربية السورية تحت ولاية الأونروا وليس لديهم إمكانية الحصول على خدمات الصحة العامة أو التعليم أو الإغاثة. وتقدم الأونروا للاجئين القادمين من الجمهورية العربية السورية نفس الخدمات التي يتلقاها اللاجئون الفلسطينيون المقيمون في لبنان. ويتلقون إضافة إلى ذلك مواد غذائية ومساعدة نقدية للسكن. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وجهت الأونروا نداءً لجمع ٨,٣ ملايين دولار لمواجهة الأوضاع في لبنان. وبحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، تلقت ١,٧ مليون دولار. وتتطلب خطة الاستجابة الإقليمية للفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ مبلغاً قدره ٦٥ مليون دولار لأنشطة تقديم الخدمات إلى ما يبلغ ٨٠.٠٠٠ لاجئاً فلسطينياً من الجمهورية العربية السورية. وفي ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، ورد مبلغ ٤٢,٩ مليون دولار

أو تم التعهد به منذ كانون الثاني/يناير عام ٢٠١٣، وإن كان بعض التبرعات يتجاوز الإطار الزمني المحدد في النداء. وفي آخر نداء وُجِه بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣ للفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، طُلب مبلغ ٤٥ مليون دولار للأونروا في لبنان، على أساس تخطيط يفترض قدوم ٨٠.٠٠٠ لاجئ فلسطيني من الجمهورية العربية السورية إلى لبنان بحلول نهاية عام ٢٠١٣.

رابعاً - ملاحظات ختامية

٢٦ - يؤكد الفريق العامل من جديد اعتقاده بأن الأونروا تقوم بدور حيوي في تقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين والمساهمة في تحقيق استقرار المنطقة وأمنها. وللمساعدة في تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي، لا بد من توفير موارد كافية من بلدان متعددة لتمويل برامج الوكالة، وفقاً للاحتياجات المتغيرة لاجئين، وتماشياً مع الخدمات التي تقدمها السلطات المضيفة لمواطنيها. وفي هذا الصدد، يرحب الفريق العامل بالجهود التي تبذلها الوكالة الرامية للاستفادة من الإصلاحات البرنامجية والإدارية واتباع استراتيجية أكثر حيوية لتعبئة الموارد.

٢٧ - ويلاحظ الفريق العامل بقلق بالغ القصور الكبير المتوقع في تمويل الصندوق العام للأونروا في عام ٢٠١٣ ويؤكد من جديد أن المجتمع الدولي مسؤول، قبل كل شيء، عن كفالة مواصلة الوكالة تقديم خدمات ذات مستوى مقبول كما ونوعاً، وعن كفالة كون التمويل مواكباً للاحتياجات المتغيرة للاجئين وازدياد عددهم.

٢٨ - وبالإضافة إلى ذلك، يلاحظ الفريق العامل بقلق بالغ الطابع الهيكلي للأزمة المالية التي تواجهها الوكالة حيث يعاني صندوقها العام من نقص في التمويل عاماً بعد عام. ولذلك اضطرت الوكالة إلى سد عجزها السنوي باللجوء جزئياً إلى رأسمالها المتداول الذي أوشكت موارده حالياً على النفاد أيضاً. ويرحب الفريق أيضاً بالموافقة على زيادة التمويل المقدم من الميزانية العادية للأمم المتحدة بمبلغ ٥ ملايين دولار، وفقاً لما أوصى به الأمين العام في تقريره عن تعزيز القدرة الإدارية للوكالة (A/65/705) وأقرته الجمعية العامة في قرارها ٢٧٢/٦٥. ومع ذلك، يشجع الفريق العامل الجمعية على أن تدرس بعناية الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ وآثارها المرتقبة على الميزانية العامة للأونروا، بما في ذلك ما إذا كانت ستُضعف قدرة الوكالة على تقديم الخدمات الحيوية للاجئين الفلسطينيين. وفي هذا الصدد، يدعو الفريق العامل الجمعية إلى

مواصلة دعم تعزيز الأونروا. ويعرب الفريق العامل من جديد عن قلقه البالغ لأنه إذا لم يتم توفير موارد كافية للوكالة، ستتعرض الإنجازات المحققة من الإصلاحات الشاملة لعمل الوكالة للخطر، كما ستتعرض للخطر قدرتها على تنفيذ ولايتها تنفيذًا كاملاً.

٢٩ - ويشيد الفريق العامل بالجهود التي تبذلها الوكالة لتحسين كفاءتها ويحثها على مواصلة عملية الإصلاح الإداري التي تضطلع بها من أجل تعزيز قدرتها على استخدام الموارد بكفاءة وتنفيذ التغيير بهدف زيادة فعالية تقديم الخدمات للمستفيدين. وكما أوصت به اللجنة الاستشارية في آخر اجتماع لها عقد في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣، يشي الفريق العامل على الأونروا للخطوات التي اتخذتها مؤخراً لرصد هذه الإصلاحات وتقييمها في ضوء مؤشرات القيمة مقابل الثمن، والتي سوف تساعد على إظهار أن الأونروا تقدم الخدمات بأكثر قدر ممكن من الفعالية والكفاءة. كما يشجع الفريق العامل الأونروا على مواصلة تنفيذ خططها لتعبئة الموارد من أجل تعزيز الاستدامة المالية. ولا بد من التزام الوكالة بتنفيذ خططها لتعبئة الموارد وتحقيق الكفاءة لمعالجة قضاياها المالية، إلى جانب التزام الجهات المانحة بمواصلة تحمل نصيبها من العبء.

٣٠ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، أوصت اللجنة الاستشارية الأونروا بوضع التوقعات المالية للتكاليف والإيرادات، استناداً إلى مختلف السيناريوهات، وتقديمها في اجتماع تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وبيان العواقب المترتبة على الثغرات المالية في تنفيذ البرامج الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن مراعاة التوصيات الصادرة عن تقييم منتصف المدة للاستراتيجية المتوسطة الأجل الحالية لدى إعداد الاستراتيجية المتوسطة الأجل الجديدة (٢٠١٦-٢٠٢١)، بما في ذلك تحليل فعالية الأنشطة والبرامج الحالية ومستوى الخدمات المقدمة. ويلاحظ الفريق العامل أهمية هذا العمل، لأنه سيكون أداة أساسية لتعبئة التمويل من الجهات المانحة والمساعدة في تخطيط الخدمات على نحو أكثر استدامة.

٣١ - وفي ضوء الظروف الإنسانية القاسية التي تشهدها الأرض الفلسطينية المحتلة، ينوه الفريق العامل بالدور الإنساني الأساسي الذي تؤديه العمليات التي تضطلع بها الأونروا في حالات الطوارئ في تخفيف معاناة اللاجئين والحد من أي تدهور إضافي في أوضاعهم المعيشية، لا سيما في أوقات ازدياد عدم الاستقرار والأزمات. ويحث جميع الجهات المانحة المحتملة، التقليدية وغير التقليدية على السواء، على تكثيف جهودها لتوفير كل المبالغ المطلوبة في نداء الطوارئ الذي وجهته الوكالة لعام ٢٠١٣.

٣٢ - ويعرب الفريق العامل من جديد عن قلقه إزاء القيود الصارمة التي ما زالت تفرض على دخول موظفي الأونروا والسلع التي تقدمها لأغراض إنسانية إلى الأرض

الفلسطينية المحتلة وخروجهم منها، وبين غزة والضفة الغربية وداخل الضفة الغربية. ويدعو حكومة إسرائيل إلى منح الوكالة حرية الوصول غير المقيد ويشدد على ضرورة زيادة تبسيط عملية الموافقة التي تقوم الوكالة بموجبها بنقل المواد الإنسانية إلى غزة. ويعرب الفريق العامل عن تأييده لفتح مزيد من معابر غزة للسماح بتدفق المعونة الإنسانية والسلع التجارية والأشخاص من غزة وإليها دون عوائق، بما يتفق مع قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

٣٣ - ويثني الفريق العامل على المفوض العام وجميع موظفي الأونروا لما بذلوا من جهود دؤوبة خلال العام الماضي لكي تواصل الوكالة تقديم الخدمات العادية والطارئة في ظروف عمل بالغة الصعوبة. ويثني بصفة خاصة على المفوض العام للجهود التي بذلتها الوكالة لجمع التبرعات ولالتزامه بمواصلة إبلاغ وإشراك الجهات المانحة الرئيسية والسلطات المضيفة، مما فتح سبلا جديدة للدعم والتمويل. ويعرب الفريق العامل عن سروره لزيادة التبرعات المقدمة إلى الصندوق العام من عدد متزايد من الجهات المانحة غير التقليدية، لا سيما من الاتحاد الروسي والبرازيل وتركيا والمملكة العربية السعودية. وحثت اللجنة الاستشارية الأونروا أيضا، في توصيات اجتماعها المعقود في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣، على مواصلة تعميق الجهود للوصول إلى الاقتصادات الناشئة والجهات المانحة الإقليمية، ومواصلة استكشاف الشراكات مع الجهات المعنية الأخرى، مما يعالج مصدر قلق كبير آخر للجنة الاستشارية هو أن إيرادات الأونروا لا تزال عرضة للتأثر بالصدام بين مجموعة صغيرة من المانحين الذين يسهمون بنسبة عالية من الميزانية العامة للأونروا.

٣٤ - ويدعو الفريق العامل إلى الإسراع بدفع ما تبقى من المبالغ التي تعهد المانحون بالتبرع بها إلى الأونروا. ويحيط علما كذلك بأن من المهم للوكالة، حتى يتسنى لها تخطيط أنشطتها، التعجيل بسداد التبرعات التي تم التعهد بتقديمها، مقترنة إن أمكن بالتزامات بتقديم تبرعات لسنوات متعددة.

٣٥ - ويواصل الفريق العامل ترحيبه بالإصلاحات المالية وزيادة الشفافية في الوكالة. فقد وضعت هذه الإصلاحات الأونروا في طليعة وكالات الأمم المتحدة التي تقوم بتنفيذ التغيير. وهي إحدى الوكالات القلائل التي حققت إقبالا محكما للحسابات الشهرية، وهي خطوة إلى الأمام نوّه بها مجلس مراجعي الحسابات. كما يشيد الفريق العامل بالوكالة لبدء عملها بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ويحيط علما بأن تقارير الوكالة أصبحت ممثلة لتلك المعايير اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

٣٦ - ويلاحظ الفريق العامل بقلق نقص التمويل المتاح لمشاريع الوكالة، الذي يشكل البوابة الثالثة التي تتلقى الوكالة التمويل من خلالها (إلى جانب الصندوق العام ونداءات الطوارئ). ويحث جميع الحكومات على زيادة تمويلها لجميع البوابات. ويعرب الفريق العامل، على وجه الخصوص، عن انزعاجه من عدم كفاية تمويل إعمار مخيم نمر البارد في لبنان، وهو أكبر مشروع تضطلع به الوكالة على الإطلاق. ويدعو الفريق العامل الجهات المانحة كافة، ومن بينها بلدان منطقة الشرق الأوسط، إلى تقديم دعمها التام لعمليات إعادة البناء والإغاثة إلى أن يعاد بناء المخيم بكامله، ذلك أن عدم القيام بذلك قد يؤدي إلى عواقب وخيمة على أمن اللاجئين واستقرار لبنان والمنطقة.

٣٧ - ويشكر الفريق العامل أيضا موظفي الأونروا في الجمهورية العربية السورية على ما بذلوه من جهود لاستمرار تقديم الخدمات وتنفيذ عمليات الأونروا رغم تضررهم من النزاع ورغم تجشمهم مخاطر شخصية كبيرة. ويعرب الفريق العامل عن قلقه البالغ إزاء أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية. ويدين جميع أشكال العنف ضد هذا المجتمع الضعيف ويشجع المجتمع الدولي على توفير أكبر قدر ممكن من التمويل لسد الاحتياجات الواردة في خطط استجابة الوكالة، دعما للاجئين الفلسطينيين داخل الجمهورية العربية السورية وخارجها. كما يشجع جميع الأطراف في النزاع على صون حياد مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية.

٣٨ - ويؤكد الفريق العامل من جديد أن المشاكل الإنسانية التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون اليوم يجب معالجتها باعتبارها مسؤولية دولية مشتركة إلى حين التوصل إلى تسوية عادلة ونهائية وشاملة للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وفقا للشرعية الدولية، بما فيها قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ولا بد من اعتبار الخدمات التي تقدمها الوكالة الحد الأدنى اللازم لتمكين اللاجئين من أن يحيوا حياة صحية ومنتجة. ويمكن أن يؤدي أي تخفيض للخدمات إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة بأسرها. ويعرب الفريق العامل عن الأمل في ترجمة التأييد الدولي للوكالة، الذي تجسده الجمعية العامة سنويا في قراراتها التي تقر فيها بأهمية العمل الذي تضطلع به الوكالة، إلى دعم مالي أكبر يكفل استمرار عمل الوكالة استنادا إلى أساس مالي متين.

٣٩ - ويحث الفريق العامل جميع الحكومات بقوة على مراعاة الاعتبارات السالفة الذكر لدى تقرير مستوى تبرعاتها للأونروا لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. ومرة أخرى، فإن الفريق العامل:

- (أ) يبحث الحكومات التي لم تقدم تبرعات بعد إلى الأونروا، ولا سيما إلى صندوقها العام، على أن تفعل ذلك بشكل منتظم؛
- (ب) يبحث الحكومات التي لم تقدم إلا تبرعات صغيرة نسبياً أو تبرعات لا تواكب تزايد الاحتياجات، على رفع مستوى دعمها؛
- (ج) يبحث الحكومات التي قدمت في الماضي تبرعات سخية إلى الصندوق العام للأونروا وميزانيتها لحالات الطوارئ على مواصلة تقديم تلك التبرعات في الوقت المناسب والسعي إلى زيادتها؛
- (د) يبحث الحكومات التي دأبت على إبداء اهتمام خاص برفاه اللاجئين الفلسطينيين، سواء في المنطقة أو خارجها، على تقديم التبرعات للأونروا أو زيادة تبرعاتها الحالية، لا سيما إلى الصندوق العام للأونروا؛
- (هـ) يبحث الحكومات على تمويل كامل ميزانية الصندوق العام للأونروا لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، حتى يتسنى الحفاظ على القيمة الحقيقية للتبرعات المقدمة إلى الوكالة ولكي لا يؤدي دعم الجهات المانحة للمشاريع ذات الصلة بالطوارئ والمشاريع الخاصة، بأي حال، إلى خفض التبرعات في الصندوق العام؛
- (و) يبحث الحكومات المانحة على أن تقدم، حيثما أمكن، تمويلاً متعدد السنوات ذا حجم أكبر، ليتسنى للوكالة تخطيط أنشطتها على نحو أفضل؛
- (ز) يشجع جميع الدول الأعضاء على النظر في تقرير الأمين العام (A/65/705) وجميع القرارات المتعلقة بتمويل الأونروا؛
- (ح) يؤكد ضرورة تحديد المصادر المحتملة للتمويل للوفاء بالتزامات مدفوعات نهاية الخدمة المستحقة على الوكالة.